دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	بن عنتر، عبدالنور
المجلد/العدد:	ع 133
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	ربيع
الصفحات:	73 - 83
رقم MD:	80735
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التعاون الدولي، العالم العربي، الأمن القومي، التعاون الأمني، الاستراتيجية الأمنية، السياسة الأمنية، التضامن العربي، سيادة الدولة، التعاون العسكري، الإرهاب الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصراع العربي-الإسرائيلي، إسرائيل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80735

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي

عبد النور بن عنتر*

أستاذ العلاقات الدولية، جامعة باتنة – الجزائر

يصعب على المتأمل للواقع السياسي العربي أن يقر بوجود أمن قومي عربي، لكن أي تفكير إستراتيجي يُعنى أيضاً بالخيارات الممكنة لتحسين حال الأمة، وعليه يتعين فهم وتخطي – وليس تجاهل – الواقع المرفوض/المفروض لرسم وصياغة الواقع المنشود، وهذا هو مقصد هذه المقالة التي ستحاول تحليل غياب الإجماع العربي حول تحديد التهديدات وثقل الانكشافات الأمنية القطرية، وكذا إعادة صياغة الأسس المفهومية بإدخال أبعاد جديدة في التحليل مثل الأمن المجتمعي وموضوع الديمقراطية، وهي مداخل تؤسس لمقاربة حديثة للأمن القومي العربي.

ملاحظات أولية : معضلة القومي في انكشاف القطري

- تقتضي أية نظرة حديثة لمفهوم الأمن القومي التخلص من منطق المفاضلات وتبني تصورات إستراتيجية. إن موقف بعض الدول العربية كان خذولاً خلال الحرب الإسرائيلية – اللبنانية الأخيرة ليس حباً في إسرائيل ولكن كرهاً في حزب الله، وبعضها الآخر، أو نفسها، كان خذولاً إزاء الغزو الأمريكي للعراق ليس حباً في أمريكا وإنما كرهاً في صدام حسين ... حسابات خاطئة دفعت بها إلى التحرك لإنجاح المشروع الأمريكي في العراق خوفاً من سقوطه في يد مقاومة متمردة إقليمياً أو تحوله إلى منصة تضرب منها تنظيمات إرهابية الدول المجاورة.
- أمن وطني + أمن وطني.... يساوى أمون، وليس أمن قومي عربي. لا يرجع غياب التقاطع بينها إلى انعدام منظومة أمنية عربية فقط، بل وأيضاً إلى التعارض في مدركات التهديد وفي الشواغل الأمنية للبلدان العربية. إذ تطبق هذه الأخيرة منطق المساعدة الذاتية self-help الواقعي كما تعتمد على تحالفاتها مع القوى الخارجية، لهذا تشكل العلاقة مع أمريكا أولوية قصوى لمعظمها، رغم أن سياستها تعمل على إجهاض حتى فكرة الأمن القومي العربي.

* باحث ، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية – الجزائر.

- سياسات التسلح العربية تحكمها جزئياً توترات بينية أو على الأقل غياب الثقة والشك في نوايا الآخر العربي... لذا يبدو المشهد السياسي العربي متطابقاً والفوضى الهوبزية، بينما العلاقة مع القوى الأجنبية تعاونية (كانتية).

- شبه اختزال الأمن القومي في الصراع العربي – الإسرائيلي جعل التصورات الأمنية العربية لا تتقبل فكرة التعاون مع إسرائيل بعد اتفاقات السلام. كما أن الاهتمام بقضايا دون أخرى أفقد موضوعية الأمن القومي شموليتها وجعلها في غالب الأحيان هماً مشرقياً أكثر مما هي انشغال عربي، حيث غاب أو غيّب المغرب العربي من هذه المعادلة، ونادراً ما يشار إلى مدركات التهديدات في الدول المغاربية وشواغلها الأمنية.

- حُملت القواسم المشتركة (وحدة التاريخ، المصير، اللغة، الثقافة...) ما لا طاقة لها به، فيما أهملت العوامل المادية والموضوعية ذات القاعدة المصلحية (عدم استخلاص الدروس من التجربة الأوروبية).

- تعاني الدولة العربية الوهن محلياً بسبب هشاشة بنيانها المؤسساتي والدولتي (لاسيما جراء العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع) والانكشاف خارجياً، فلا هي حققت الأمن الداخلي، ولا هي قادرة على صيانة أمنها الخارجي، فلا الكفاية في الداخل ولا الشوكة في مواجهة الخارج، بل بفعل بنيتها التسلطية حققت الشوكة محلياً !.

- أُصيغ الأمن القومي العربي وفق تصور خاطئ للتاريخ والواقع مما جعله يقوم على أساس تعارض بين الوحدة التاريخية المفترضة والتجزئة الواقعية، تعارض أوجد خطوطاً دفاعية لدى الدول الغيورة على سيادتها والتي تشهرها في وجه الأمن القومي. هذا الخلل البنيوي في السياسة العربية تعمق بسبب توظيف الدولة القطرية لموضوع الأمن القومي لخدمة مصالحها، فكان أن أجهضت فكرة الأمن القومي العربي من الداخل. وجاء الغزو العراقي للكويت ليضرب جوهره وليسقط الحد الأدنى من الأمن البيني.

- هناك تضارب بين الأمن القطري والقومي، ذلك أنه بالنسبة للعديد من الأنظمة العربية فالعلاقة مع أمريكا هي من صميم أمنها الوطني لأنها مظلة أمنية في منطقة قلاقل. بيد أن علاقة التحالف هذه ليست مطلقة، فهي لا تحمي أي طرف عربي من عدوان إسرائيلي. وقد تقبلت الدول المعنية هذه النسبية لوعيها بأن هذه العلاقة التحالفية مصممة أصلاً لحمايتها من أشقائها العرب (!) أو من قوى إقليمية (إيران تحديداً). إنه خلل بنيوي في المنظومة الأمنية العربية؛ بعض الدول المرشحة

للعب الأدوار الأولى في بناء منظومة أمنية عربية مرتبطة إستراتيجياً بشكل أو بآخر بقوى مناهضة لفكرة الأمن القومي!.

مستويات الأمن العربي

هناك ثلاثة مستويات للأمن العربي: الوطني، القومي، والإقليمي. التفاعل الإيجابي بينها هو السبيل الأنسب لضمان أمن واستقرار المنطقة. بدون أمن وطني راسخ ومستقر يستحيل بناء أمن قومي عربي، وبدون أمن قومي عربي مستقر لن يتسنى بناء الأمن الإقليمي الشرق أوسطي، لأن الصراعات ونمط التهديدات العربية سيعيق بناء منظومة أمنية إقليمية. كما أنه بدون أمن إقليمي شرق أوسطي لا يمكن تحقيق أمن عربي، قومي وقطري، ذلك أن تأمين التخوم أو دول الجوار هو من صميم الأمن العربي، ولذا فاستقرارها وأمنها مصلحة عربية (قطرية وقومية). يشكل هذا المثلث الأمني نظرة حديثة للأمن القومي العربي تأخذ في عين الاعتبار الأبعاد المحلية، العربية والإقليمية وبالتالي الدولية. إغفال التفاعل بين أضلاع هذا المثلث الأمني سيقود إلى استفحال (اللا) أمن–الواقع (القطري والإقليمي) واختفاء الأمن–المشروع (الأمن القومي العربي). هذه الصورة تشبه بعض الشيء (مع فوارق ضخمة) وضع أوروبا، فهناك أمن دول الاتحاد الأوروبي، وأمن المنظومة الأورو–أطلسية (بما في ذلك المظلة الأمريكية)، يشكلان ضلعي الأمن–الواقع، وأخيراً الأمن–المشروع، أي الأمن الأوروبي المنشود المستقل عن الحلف الأطلسي.

العمل العربي المشترك والسيادة

هناك مقولة فحواها أن العمل العربي المشترك يمثل قيداً على سيادة الدولة العربية، وهي مقولة خاطئة لسببين أساسيين:

أولاً، آليات العمل العربي المشترك تعاني من عقدة السيادة لذا صيغت بشكل يحفظها ويدعمها، إلى درجة أن العمل العربي المشترك أصبح أداة لتدعيم سيادة دول لم تنجح في مشروعها الدولتي (نسبة إلى الدولة) الحديث. إن سيادة الدول العربية مقوضة أصلاً وتتآكل باستمرار بفعل ضعفها المتزايد، فكيف بالعمل العربي أن يقيدها. بل بالعكس، غالباً ما تلجأ الدول الأعضاء إلى الجامعة العربية مطالبة إياها بالدفاع عن سيادتها... وعليه فرغم واقعها المحتضر، توظف مؤسسات العمل العربي المشترك،

وبامتياز، من قبل الدول العربية لصيانة سيادتها، خاصة وأن البيئة الإستراتيجية العربية هي التي غالباً ما تكون مصدر مساس، بل وتهديداً لسيادة البلد الشقيق.

ثانياً، حتى ولو افترضنا أن العمل العربي المشترك يقيد من سيادة الدول العربية، على أساس أن الانخراط في مشاريع تكاملية يقود إلى تنازل سيادي في مجال ما، فإن المقولة غير مقنعة بل تظهر نوعاً من الازدواجية في التعامل مع السيادة. إن سيادة الدول العربية منكشفة أمام القوى الخارجية التي تقوضها باستمرار، لكن الدول العربية لا تحرك ساكناً، بل تنخرط في آليات إقليمية أو دولية تزيد من تآكل سيادتها. وبالتالي فالسيادة سلاح يشهر في وجه الأشقاء وفي وجه العمل العربي المشترك، بينما يشكل مطية للاختراق الأجنبي للمنطقة العربية: الأنظمة العربية ترفض مشاريع عربية بدعوى السيادة (حفاظاً عليها !) وتنخرط في أخرى إقليمية ودولية بدعوى السيادة (أي دول ذات سيادة يحق لها فعل ما تشاء !) أيضاً. ثم ألم تنخرط دول عربية في أطر تعاونية أمنية في منطقة المتوسط وتتعاون مع دول أوروبية–أطلسية في المجال الأمني بينما فشلت في القيام بمثل هذا التعاون فيما بينها ؟ هذا دلالة على سيطرة تصور ضيق للأمن وعلى غلبة الشك المتبادل فيما بين الدول العربية التي هي بحاجة لأطراف أجنبية لتطمئنها ! القاعدة الأمنية عربياً هي السيادة أمام الشقيق والانكشاف الإستراتيجي أمام الآخر!.

غياب تحديد مشترك للتهديدات

يفتقر العرب إلى إجماع حول تعريف التهديدات الأمنية، حيث انهار الإجماع حول التهديد الإسرائيلي واختلفت المواقف إزاء إيران وأمريكا (هذه الأخيرة حليفة لدول عربية ومصدر تهديد لأخرى)... كما أن حرباً عربية–عربية أصبحت واقعاً (غزو العراق للكويت، دعم أطراف عربية للغزو الأمريكي للعراق). أما التهديد الوحيد الذي هو حالياً محل إجماع فهو الإرهاب. ويمكن تفسير هذه الاستثنائية بالبعد الوظيفي للأمن، حيث يسمح تحديد الإرهاب كتهديد للأنظمة الحاكمة باستخدامه أيضاً مطية للقمع السياسي... أما المسائل الأخرى (الأمن الغذائي، المائي...) فتعاني تضخماً كلامياً وغياباً لإستراتيجيات المواجهة. سبب هذا الخلل هو التباين في المواقف والتضارب في المصالح والمخاوف الأمنية. ومن هنا فلا يوجد إجماع عربي أو تصور مشترك للتهديدات التي على أساسها (سـ)يصاغ تصور للأمن القومي العربي. وانطلاقاً من العلاقة بين مدركات التهديد وتصورات الأمن وتحديد الهوية، يمكن القول إن هناك خللاً في تحديد الهوية العربية في الراهن لغياب إجماع عربي حول التهديدات.

تهديدات غير عسكرية ومحلية اساساً

إن أبرز تهديدات الأمن القومي العربي محلية المصادر وهي من قبيل الأمن اللين (soft security) أي أنها غير عسكرية مثل عدم الاستقرار السياسي، القمع السياسي، الفقر، العجز التنموي، ندرة الموارد، النزعات العرقية والطائفية، التطرف، الإرهاب، التدهور البيئي، المخدرات، التهريب، الجريمة المنظمة، الأوبئة، الهجرة (تداعيات العمالة الأجنبية في الدول الخليجية والهجرة السرية الإفريقية في الدول المغاربية). والسؤال هنا: أيهما أخطر، التهديد الإيراني المروج له أمريكياً أم هذه التهديدات الداخلية؟ إن التهديدات المحلية المصدر محدقة وأكثر خطراً من التهديدات العسكرية (إسرائيل، إيران، أمريكا، الصراعات العربية البينية، وبعض بؤر التوتر الهادئة حالياً مثل الصحراء الغربية) التي تفتقر إلى إجماع عربي حولها. و هي أولى منها لأنها تقوض فرص مواجهة الأولى، ذلك أن الأمن الوطني التقليدي (العسكري) يستند أساساً إلى بيئة داخلية متوازنة وصحية. وإن غاب ذلك، تعذر الأمن الوطني وبالتالي تعذر الأمن القومي العربي: دول عاجزة محلياً لا يمكنها أن تكون فاعلة إقليمياً. من هنا نستنتج أن القصور في الرؤى في تصور الأمن القومي مرده التركيز على الجوانب العسكرية (التضخيم مثلاً بشأن النووي الإسرائيلي أو الملف النووي الإيراني حالياً) وإهمال الأمن الداخلي (في الدول العربية) في أجندة الأمن القومي العربي، إلى درجة أن هذا الأخير اختزل عملياً في بعض الأبعاد العسكرية الخارجية.

الأمن المجتمعي.. الإرهاب والأمن العربي

تعاني الدول العربية حالة لا أمن اجتماعي، ازداد حدة مع الهوة المتسعة بين الدولة والمجتمع. ويعد العنف عموماً والإرهاب خصوصاً أهم مظاهر اللاأمن المجتمعي لوجود ليس فقط تنظيمات إرهابية بل وأيضاً شرائح من المجتمع تجد مسوّغات للتفجيرات الإرهابية وهو ربما أخطر من هذه العمليات نفسها لأنه يضع مستقبل السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي على المحك: كيف بمجتمعات يؤمن جزء من شرائحها بالإرهاب أن تحقق الأمن داخلياً وإقليمياً ؟ هذا فضلاً عن التوظيف السياسي الرسمي لمكافحة الإرهاب، مما يجعل الإرهاب تهديداً مزدوجاً للأمن المجتمعي. وإذا اكتفينا بشرطين أساسين لتحديد مفهوم الأمن (الإنساني عموماً)، أي التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، فإن اللاأمن المجتمعي عربياً أمر لا جدال فيه.

إن التطرق إلى الأمن المجتمعي يقودنا إلى الحديث عن التهديد الذي تمثله الدولة العربية ضد أمن مواطنيها، ولا نبالغ إذا قلنا إنها مصدر التهديد الأول والأخطر لأمنهم، وقد تعمقت الهوة بين مقتضيات أمن الدولة، المختزل في أمن الأقلية الإستراتيجية (الحاكمة)، وبين أمن المواطنين. النمط المسيطر عربياً هو أنظمة سياسية قوية ودول ضعيفة، بيد أن الأمن لا يقوم على أنظمة قوية وإنما على دولة قوية، وإلا سيكون أمناً سلطوياً ينحصر في تأمين الأقلية الإستراتيجية. إن أي تصور شامل للأمن القومي العربي، بكل أبعاده (العسكرية، السياسية، الاقتصادية، المجتمعية، البيئية...)، يجب أن يقوم على أمن وطني متعدد الأبعاد هو الآخر، وإلا سيتعذر الأول بسبب تعذر الثاني. لكن كيف ينظم البيت القومي بينما البيت القطري مخرب؟ لم الشمل العربي قومياً يمر عبر جمع شمل الفرقاء داخل الحدود الجغرافية الواحدة.

مخاطر الحملة العالمية على الإرهاب

أضفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مصداقية دولية على مطالب بعض الدول العربية (خاصة الجزائر ومصر) بضرورة التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب. لكن الالتزام العربي بالتعاون الدولي حالياً كخيار أمني يتطلب توخي الحذر الشديد لما يجري من توظيف لمكافحة الإرهاب. فإذا كانت الأنظمة العربية نفسها توظفها محلياً ودولياً لخدمة مآرب سياسية فعليها أن تعي بأن قوى أخرى توظفها لأهداف إستراتيجية. مما لا شك فيه أن مكافحة الإرهاب دولياً هي رهان سلطة على المستوي العالمي يُطرح فيه التفوق الأمريكي بشكل جلي، حيث أصبحت مكافحة الإرهاب بالنسبة لأمريكا وسيلة بحد ذاتها، سياسة قوة، فهي تستخدمها لتحقيق أهداف لا علاقة لها بالإرهاب. وعليه فإنه يرتسم وراء مناوءة الإرهاب تجديد الهيمنة الأمريكية. لذا فالتعامل مع أمريكا والتعاون معها يجب ألاّ يحجبان الرؤى عن هذه الحقيقة، ثم إن خطب ودها لا يقي من تداعيات الأحادية، خاصة وأن بعض المصالح الأمريكية غير مستقرة.

موازاة مع سعيها لتأمين بيئتها الإقليمية، يجب على الدول العربية تأمين الداخل، وإلا ستتعرض لضغوطات خارجية تجعل من أمنها الداخلي انشغالاً دولياً. فنظراً لمحدودية الإمكانيات، تحتم (وربما على مضض) على بلدان عربية التعاون، داخل أراضيها، مع أمريكا لمطاردة إرهابيين مرتبطين بالقاعدة، وإلا فإنها ستتحرك عنوة وخرقاً لسيادتها. يشكل نشاط تنظيمات إرهابية في أي بلد ثغرات قد تتسلل من خلالها قوى أجنبية بدعوى محاربة الإرهابيين، لذا يتعين ضبط الأمور العربية الداخلية لتحييد

احتمالات مخاطر التدخل الأجنبي. ولا خلاف في أن للإرهاب تفرعات دولية ضرورية لوجوده، بيد أن له تربة خصبة محلية المنشأ يتطلب معالجتها بمجموعة من الوسائل العسكرية وخاصة غير العسكرية (إعادة النظر في البرامج التربوية، نشر ثقافة التسامح، العدالة الاجتماعية، الحسم في العلاقة بين الديني والسياسي...) لصيانة الأمن المجتمعي.. فالوطني، فالقومي.

إيران خطر قريب، إسرائيل خطر بعيد .. تشخيص عربي لمدركات التهديد الأمريكية

قراءة مدركات التهديد والمخاوف الأمنية العربية تظهر تذبذباً وارتباكاً إستراتيجيين يمكن تحليلهما من خلال مقولة إيران الخطر القريب وإسرائيل الخطر البعيد. المشكلة الأساسية هنا هي هذه القراءة العربية للتهديدات بعيون أمريكية. إن القول بأن إيران هي الخطر القريب وإسرائيل الخطر البعيد، يعني تشخيصاً عربياً للقراءة الغربية لحظر الانتشار النووي، الذي يشكل في حقيقة الأمر حظراً انتقائياً. حسب التصور الغربي، القوة النووية الإسرائيلية لا تشكل أي تهديد أمني لسببين: أولهما أن مخاطر الانتشار النووي انطلاقاً من إسرائيل (نحو دولة مارقة أو تنظيمات إرهابية) معدومة؛ وثانيهما، أن إسرائيل دولة ديمقراطية، وأسلحة نووية في حوزة بلد ديمقراطي (حليف للغرب) هي في مأمن. وهذه القراءة الأمنية أحادية لأنها لا تهتم إلا بالأمن الغربي ولا تكترث بخطر – بما في ذلك البيئي (تسرب الإشعاعات من مفاعل ديمونة) – ترسانة إسرائيل على أمن جيرانها. ومن هنا فإن تبني الدول العربية لمثل هذا التصور الغربي يعني الإقرار بعدم خطر النووي الإسرائيلي على الأمن العربي، وهذا ما يجعل من الصعب عليها التركيز فيما بعد على التفرد الإسرائيلي بالسلاح النووي في المنطقة، لأنه لا يمكنها غض النظر عن هذا الخطر اليوم – بدعوى أنه بعيد – والعودة إليه في الأشهر القادمة. إن التهديدات الإستراتيجية لا تُسقط هكذا عبثاً من أجندة الشواغل الأمنية.

أما وضع التهديدين الإيراني والإسرائيلي في نفس الميزان الإستراتيجي فيعتبر وبكل المقاييس خطأ إستراتيجياً، ذلك أن إسرائيل عملت دائماً، وبالقوة، على منع الدول العربية من حيازة أسلحة تقليدية متقدمة أو أسلحة غير تقليدية، لتحافظ على تفوقها وحصريتها النووية. بينما لم تعمل إيران على ذلك ولا يشكل هذا مطلباً إستراتيجياً في سياستها حيال الدول العربية. ثم إذا كان توازن نووي في منطقة الشرق الأوسط ليس حتماً في صالح الدول العربية، فهو ليس بالضرورة في غير صالحها. بما أن الانفراد النووي الإسرائيلي –المدعوم والمصان غربياً – يشكل تهديداً للأمن القومي العربي، قد يكون العرب بحاجة لموازن إستراتيجي في المنطقة ما دامت الدولة العربية عاجزة – أو غير راغبة – في أن

تكون ذلك الموازن. ثم إذا كان العرب قد عجزوا عن إجبار إسرائيل على التخلي عن ترسانتها النووية، فكيف بهم أن ينجحوا في إرغام إيران – إن هي أرادت حقاً ذلك – على التخلي عن طموحاتها النووية ؟ العملية برمتها في يد القوى الغربية وأمريكا تحديداً، وأي تبنٍ عربي لمدركات التهديد الأمريكية–الإسرائيلية ما هو إلا تغطية ومباركة عربية لضربة أمريكية محتملة لإيران. ولكن يبدو أن دولاً عربية تسعى لضخ شحنة من الاعتدال في مواقف أمريكا لكبح جماح سلوكياتها الاحترابية، علها تجنب المنطقة الحرب. طبعاً من الصعب المراهنة على مقاومتها هذه للنزعة الحربية الأمريكية ؟ بالمقابل هل يجب ألاّ تتقاطع مدركات التهديد والمخاوف الأمنية العربية والأمريكية (وبالتالي الإسرائيلية) في المنطقة؟ ليس هذا بالأمر المستبعد مبدئياً، لكن المتتبع للسياسة الأمريكية في المنطقة لا يمكنه إلا أن يستبعد هكذا مشهد.

لكن بماذا يفسر هذا التشخيص العربي؟ يبدو أن العلاقة المتوترة بين طهران وواشنطن هي التي تجعل بعض الدول العربية غير مطمئنة لإيران، ذلك أن هذه العلاقة المتوترة تخضع هذه الدول لضغوطات أمريكية. بينما نراها تبدي نوعاً من الاطمئنان لإسرائيل نظراً لعلاقة التحالف بينها وبين أمريكا. لكن هناك مفارقة إستراتيجية، كما أشرنا، وهي توقف مفعول علاقة التحالف مع أمريكا لما يتعلق الأمر بإسرائيل مما يقود في نهاية الأمر إلى اعتبار إسرائيل التهديد الحقيقي للدول العربية لغياب أي رادع لها. على العكس من ذلك تجعل التوترات الإقليمية والضغوطات الغربية التهديد الإيراني نسبياً للغاية، هذا فضلاً عن التقاء المصالح الغربية–العربية وتقاطع مدركات التهديد لدى الطرفين، بينما لا تتقاطع هذه المدركات إطلاقاً بشأن إسرائيل.

يغفل التشخيص العربي لمدركات التهديد الأمريكية بشأن إيران شعرة معاوية الإستراتيجية بين البلدين والتي تعمل من الحين والآخر مما يشير إلى وجود أرضية مصالح مشتركة بينهما رغم التوتر: يقال إن إيران مجالها الجوي للمقاتلات الأمريكية لضرب الطالبان وهناك حوار–تنسيق أمريكي–إيراني بشأن العراق (وهذا ما لم تقبل عليه أمريكا مع حلفائها من العرب). فإذا كانت أمريكا الساعية لتقديم إيران كتهديد إستراتيجي للعالم، تتفاوض معها، فكيف بالعرب أن يعملوا على بناء علاقة عدائية مع إيران بدل علاقة ثقة ؟ ثم إذا قبلنا بفكرة النظرية البنائية في العلاقات الدولية والقائلة بأن التهديدات مبنية اجتماعياً (وهذا ما ثبت مع البناء الأمريكي للتهديد العراقي)، فماذا لو أخطأت أمريكا بشأن إيران كما فعلت بخصوص العراق ؟

الإصلاحات السياسية.. استثنائية عربية

يصعب القبول بمقولة الاستثنائية العربية في مجال الإصلاحات السياسية عموماً لأنها لا تلم بكل العوامل المفسرة لهذه الظاهرة، كما أنها قد تتضمن خلفية عنصرية كونها تستثني العرب دون سواهم من عملية التطور الإنساني. وبما أنه لا متسع لنا في هذه المقالة لمناقشة هذه المقولة، سنقلب المنطق ونتساءل لماذا نجحت أوروبا الشرقية مثلاً في عملية التحول الديمقراطي بعد نهاية الحرب الباردة؟ العملية طبعاً معقدة، ولكن يمكن الاكتفاء ببعض العوامل. أولها هي أن معظم، إن لم نقل كل الصراعات التي كانت تعرفها هذه المنطقة مرتبطة بشكل أو بآخر بالحرب الباردة، وبنهايتها فقدت تلك الصراعات مسوغات وجودها. ثانيها أن دول هذه المنطقة كانت فيها مجتمعات مدنية حجبتها الآلة القمعية للأنظمة الشيوعية، وبمجرد توقفها عن العمل عاودت تلك المجتمعات نشاطها واستعادت حيويتها. ثالثها، وربما أهمها على الإطلاق، عامل الترغيب أو الإغراء بالانتماء إلى حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، أي إلى منظومة إستراتيجية أورو–أطلسية مندمجة. والعامل الآخر وليس الأخير هو أن هذه المنطقة لم تعد منطقة صراع نفوذ بانتقالها مباشرة إلى فلك أمريكا، دون أن تكون فيها بؤر توتر محلية تحول دون تأمينها واستقرارها.

هذه العوامل غائبة في العالم العربي الذي يبقى ساحة للتنافس الأجنبي ولصراعات محلية (عربية –عربية وعربية–إقليمية) مستقلة في ديناميتها عن صراع الحرب الباردة مما جعلها تعمر بعدها. هذا إلى جانب التعامل الغربي مع مسألة الديمقراطية في المنطقة والقائم على عدم مساندة هذا المطلب في الدول التي أنظمتها موالية له. تفضيل الاستقرار والأمن على الديمقراطية هو المحدد الرئيسي للسلوك الغربي، مما خلق شبكة مصالح معقدة للغاية بين حكومات غربية وعربية. ثم إن الصراعات العربية – العربية سهلت بل اقتضت تدخل قوى أجنبية مما سمح بتحديث آلية الاختراق التي كانت فاعلة إبان الحرب الباردة. فبينما تراجع الصراع الإيديولوجي بشكل كبير، في ظل وجود قوة عظمى واحدة، استمر نظام التحالفات وسياسة المحاور إقليمياً.

فريضة مزدوجة: تغيير الأنظمة العربية وتغيير السياسة الأمريكية

طبعاً ليست الديمقراطية بالحل السحري، لكن وجود أنظمة عربية ديمقراطية يبدو مدخلاً أساسياً نحو أمن قومي عربي، ذلك أن الحكومات المنتخبة ديمقراطياً والممثلة لشعوبها يمكن مسائلتها إن هي لم تلتزم بالعمل العربي المشترك وبالأمن القومي. ومن هذا المنطلق فإن ديمقراطية عربية محلية المنشأ

(محلية المطلب، الصياغة والتحقيق) هي السبيل لبناء منظومة أمنية قومية عربية. إن ما يوحد المجموعة الغربية هو القيم الأساسية المشتركة التي جعلت منها منظومة ديمقراطية وإستراتيجية متكاملة تجمعها أيضاً مصالح مادية، مما سمح بالحفاظ دائماً على الحد الأدنى من التضامن الغربي–الغربي. فمثلاً رغم الخلاف حول ضرب العراق، فإنه لما غزته أمريكا أبقت فرنسا وألمانيا على مجالهما الجويين مفتوحين أمام سلاح الجو الأمريكي لقصفه. ولم تتمن أية دولة غربية – معارضة للحرب – هزيمة أمريكا في العراق، لأنها لا تريد – حسب تصورها – هزيمة القيم الديمقراطية والحرية أمام الديكتاتورية. ولما وجدت أمريكا نفسها متورطة في المستنقع العراقي – بعد الاحتلال – انخرطت ذات الدول تدريجياً في إدارة الاحتلال الأمريكي في العراق.

إشكالية الإصلاحات في السياق العربي مزدوجة، حيث إنها تقتضي تغييراً مزدوجاً: تغيير الأنظمة العربية (دمقرطتها) وتغيير السياسة الأمريكية. ألا تسعى أمريكا من خلال محاولة صياغتها للعالم العربي لإقامة أنظمة ديمقراطية وفق معاييرها وفي خدمة سياستها ؟ تعويض تلك الأنظمة بأخرى ديمقراطية سيسمح بتبرير دعم أمريكا لها مما ينهي التناقض البنيوي بين المصالح الإستراتيجية الأمريكية والقيم الديمقراطية. وعليه فلا يتعلق الأمر بتغيير السياسة الأمريكية وإنما بتغيير طبيعة الدعم العربي الذي تستند عليه واشنطن في إستراتيجيتها. يطرح هذا مشكلتين أساسيتين. أولها، أنه ليست دمقرطة العالم العربي، وفق معايير ومواصفات محددة مسبقاً (أمريكياً) هي التي ستحل الصراع العربي–الإسرائيلي مثلاً. صحيح أن الديمقراطيات لا تدخل في حروب فيما بينها، لكنها لا تتخلى عن أراضيها. ثانيها، بالنسبة للشعوب العربية، هذا يعني أنظمة دائماً في خدمة قوى أجنبية، بينما الديمقراطية الحقة ستعيد صياغة العلاقات العربية–الأمريكية.

فالفريضة المزدوجة هي تغيير الأنظمة، ديمقراطياً، وتغيير السياسة الأمريكية حيال المنطقة. بالنسبة للدول العربية عموماً، يبقى الحل في ديمقراطية حقة، محلية المنشأ (endogenous)، أما رفض الإصلاحات السياسية بدعوى أنها مفروضة من الخارج فلا يكفي، ثم ماذا تنتظر للشروع في إصلاحات جوهرية، ولماذا قبلت بأن تفرض عليها إصلاحات اقتصادية من الخارج (تحرير السوق) ؟ إن تأجيل الديمقراطية في العالم العربي هو مشروع لا حضاري. إذا أضيف هذا إلى عدم تسوية القضايا المركزية (الهوية، اللغة، العلاقة بين المقدس والمدنس، بين العسكري والمدني، الأقليات...)، فإن الأزمة البنيوية مرشحة للاستمرار والأمن الوطني والقومي للانكشاف الإستراتيجي. أما الإذعان الاجتماعي،

المفروض قهرياً، فهو متحول لا محال إلى حركة احتجاج اجتماعية ستشكل ثغرة جديدة في غشاء الأمن القومي العربي الهش، تخترق من خلالها القوى الأجنبية المجتمعات العربية.

خاتمـــــة

كيف بدول عاجزة عن صيانة أمنها الوطني أن تصون الأمن القومي ؟ حتى وإن كانت تؤمن به ولها تصور واضح بشأنه، فهي غير قادرة على ترجمته على أرض الواقع. هذا ما يفسر ربما حالة الاستعصاء الأمني في العالم العربي. تحقيق الأمن العربي–المشروع (المنشود) يمر عبر جملة من المداخل. أولها العمل على استقرار البنية الإستراتيجية العربية المتوترة حالياً ببناء الثقة (عبر إجراءات بناء الثقة مثلاً) لتغيير مناخ الريبة المتبادلة السائد، حتى تصبح الدول العربية مطمأنة حيال نوايا بعضها البعض. ثانيها، توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل الجوانب غير العسكرية لاسيما مصادر التهديد المحلية، خاصة وأن تهديدات أمن أغلبية المواطنين العرب لا تأتي من القوات المسلحة الإسرائيلية، أو الإيرانية أو حتى الأمريكية وإنما من مصادر محلية. فهناك حاجة ماسة إلى رؤية متجددة وشاملة للأمن القومي العربي: فإلى جانب الشواغل الأمنية التقليدية المركزية (فلسطين، الجولان.. ومؤخراً العراق) يتعين الاهتمام بالشواغل الأمنية المحلية المشار إليها أعلاه. وإذا تعذرت تسوية القضايا الأولى كون حجمها يفوق القدرات العربية المحدودة، فإن هذه الأخيرة تكفي لمعالجة مصادر التهديدات المحلية، خاصة وأن تحييدها سيقوي من قدرات الدول العربية ويضع حداً لانكشافات الأمون القطرية وبالتالي الأمن العربي. ثالثها، مراجعة المقاربة التقليدية للأمن القومي لأنها تسبب حالة من الارتباك الإستراتيجي: إذا كان السلام مع إسرائيل خياراً إستراتيجياً عربياً، فكيف بالتعاون معها أن يكون نقيضاً للأمن القومي العربي؟ رابعها وأهمها على الإطلاق المدخل الديمقراطي لأنه سيؤسس للمداخل السابقة ويشكل بنيتها وبيئتها الطبيعية.